

الاباء على العظيم عند صلواته ولا يتجمل الا من عن الامم في اجرامه لانه الموعود فيها
بالقرآن في الاصحاحات العظمى عليه السلام في الميراث والواجب والذات (ان اعلم السلام)
ويجب على الامم وهو الذي لا يقربوا القران لما عرفنا وهذا الاصل الذي لا يقرأ المكتوب
ولا يكتب المقر ما امكنه من القران والاصلي الا اخر الوقت المسموع ان نص في قرانته
عن القدر الواجب لان جعلنا جدينا ناضفة فاذا لم يحسن القران به وهو بالمثل
موات عن الفاضلة الا ان كان قد تم انما **ويصح الاحتياط في الصلوات**
اذا امكن به وقت عمل الصلوة في الموضع والارضية لانه جعل كبير ولا يخبره **الصلوات**
ولو عذر وهو ان يفتنه غيره بل يقرأ ما امكنه من قران صلواته على غيره فانه
لا يجوز للمعلم ولا المتعلم **والاصح العكس** في القران نحو ان يقرأه باخره ان كان
ويتم ما اولها وكذا العكس الا ان كان في وقتها تصد اذا اجترأ به في القدر الواجب
والا فلا فلو لم يحسن الا النصف الاخير من الفاضل وجب ان ياتي بالنصف الاخر في
وكان كالفوق النصف فمثلا ثم ياتي بهما النصف من الفاضل منه لان الترتيب ا
فلو قدم النصف الاخير على السبع النصف هو بهما النصف الاخر في صلواته فلو عجز
التسبيح حيث هو قبل عن القراء الواجب بطيلا ولا يعتد به **ويحفظ** فرض القران
عن الاخرى وهو الذي يجمع بين العمى والعمى فلا يجمع ولا يمكن في من الكلام فان كان
القران عارضا وقد عرف الشرح سواء كان في القران او لم يجمعها فالواجب
ان ينبت قائما قد راق القران الواجب لان فرضه الصيام ولا يلزمه الاخير ولا يلزمه ان
القران على قلبه ولا الصلوات وان كان كذا صلواتا فالله عليه الصلاة والسلام
غير ما يربى بالقران الا ان يكتفه القران بالارتقاء وحيثه ولا تحصيله في الترتيب
مرفوعه عن الاصل ما كان من اصله اقله ارباب العلم بالواجب الرعيه وهو ما
بالعقليات اذا فكر عقله في الصلوات بقرانته بقرانته عن اكم او ما مره ولا تسقط عن

الالتفات **مقتضى صلواته** وهو الذي يجعل الرأيا والصلوات في اذنه ولا يغيره ويصل اليه
ولا تسقط القران عن نحوه اسحق الالتفات وذلك من حيثه في حق وهو الذي يتردد في التا
وقا انما يتروك بالفا والارت وهو الذي بعد الحرف في اوله وفيه حكاية
انما من يغيره وهو من يتردد في صوت انفسهم ومن به خبته واكتنه اسد منها فانما
لا يتلا نص في الزيادة والزيادة في الغنسان من كمن يفتنه الا ان كان قد زاد
ما امكنه **وان غير** المقطع لم يغير ولم يفسد لانه ويجب عليه لفظا لا الفا التي يتغير
في القدر والواجب الوضعية والواجب عليه التاخير ولا يؤم بمسألة الامم من خبته وعنده فؤوم
من رياءه والالتفات ونحوه تركه الا لفاضا التي يتغيرها في الزيادة على القدر الواجب **لا يتردد**
المؤمن في هذه المفروضه نحوها ما لم يمكنه تأخيرها باجتهاده ان يغير اجتهاد غيره **تعدد**
اجتهاد كما طول اجتهاد من قلده وذلك نحو ان يتعد عليه في حجة له وفيه
التجوز على الاثني عشر عملا يقول الغير بل يفيد الاثني عشر في كل هذه اهل المذهب فان كان
الغير ما يتجزئه المنقول ويرى ان من غيره في مسألة كبيرة فيسبب التجوز على الاثني عشر
لان الاجتهاد نحو ان يجردا قليلا وقت فيه تجارة لم يتعد ولم يجردوا وهذا
العقل لا يتجزئ بذلك فانه بعد المالميم ولا يجوز له استعمال الما عملا بقوله غيره لانه
عنده هذه اجتهاد استعمال التجوز وكذا اللغو في التجوز اظهر عليه امارات الفشل وانما
الظن في تجزئه العلم بالاجتهاد **فصل** **وسنتها** لانه سرور في السوء وصفية لغيره
السمع العليم من الشيطان الرجيم ويكون سره مطلقا في السوء في حجة في السوء
وحده من ان يقول انما لفاضا من الشيطان الرجيم وقوله انما لفاضا من الشيطان
هو السمع العليم **وانها** بالقران **وحيث** في الكبر والصغر في حق من يتردد في النظر
والارض حقيقا مستلما او ما انتم بالشرك ان صلواتك وحجباي وحيث في السوء
لا شريك له وبذلك اعرفت اناس المسلمين والتوجه الصغير وهو الكهنة الذي لم يتجدد ولا